*الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*

République Algérienne Démocratique et Populaire

*وزارة التعليم العالي و البحث العلمي*

Ministère de l’Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

*جامعة محمد خيضر بسكرة*

*كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير*

*قسم العلوم التجارية*

*ثانية ليسانس علوم تجارية*

Université Mohamed KHIDHER -Biskra

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Science de Gestion

Département des Sciences commerciale

Département des Sciences Economiques

**مقياس الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**

**محاضرة03: النقود: الوظائف والتطورات**

**الأهداف:**

*- الإطلاع على الوظائف المختلفة للنقود والتطورات التي مرت بها*

**أولا: وظائف النقود:**

يمكن جمع وظائف النقود في ثلاث أقسام : قسم يتضمن الوظائف الأساسية، وقسم يشمل الوظائف المكملة للنقود، وقسم يتعلق بالوظائف الإقتصادية.

**1- الوظائف الأساسية**: توجد مجموعة من الوظائف ا الأساسية التي ترتبط بالتطور التاريخي للنقود. وتتمثل فيما يلي:

1.1- **النقود وحدة للحساب ( مقياس لقيمة):**

 وبصفة عامة، فإن وجود وحدة للحساب سيبسّط كثيرا نظام السعر المعمول به. ولفهم ذلك نقارن هذا النظام بإقتصاد مقايضة، بحيث هذا الأخير (نظام المقايضة) يتداول فيه عدد **n** من السلع والخدمات، ومع غياب قاعدة أو مقياس مشترك فإنه يتم تحديد نسب أو عدد الأسعار وفق المعادلة الآتية:

$$C\_{n}^{2}=\frac{n(n-1)}{2}$$

C: عدد الأسعار

n: عدد السلع

فإذا إفترضنا أن عدد السلع في هذا الإقتصاد هو 06، فإن عدد الأسعار في ظل نظام المقايضة المستخدم في هذا الإقتصاد هو:

$$C\_{n}^{2}=\frac{6(6-1)}{2}=15$$

من هذا المثال يمكن القول أن ذلك يتطلب من المتعاملين قدرا من المعلومات عن السلع والاسعار المختلفة (15سعر)، كي يمكنهم القيام بعمليات المبادلة بصورة كفؤة، وبالتالي تعظيم مردودهم، وهذا ما يفوق القدرات الانسانية بشكل عام، خاصة مع وجود كم هائل من السلع والخدمات. لكن عند استخدام وحدة الحساب (النقود) فإنه يمكن معرفة سعر كل سلعة أو خدمة داخل النظام الذي يستخدم النقود كمقياس للقيمة.

وقيام النقود بهذه الوظيفة، إنما تقوم بدور يشبه دور المتر في قياس وحساب الأطول أو الطن في حساب الأوزان. أي أن هناك تشابه بين دور كل من هذه الوحدات القياسية ودور النقود كمقياس للقيم. ومع تعدد وإختلاف وحدات قياس القيمة (الدولار، الأورو، الين، الدينار..) وتداخل العلاقات الإقتصادية بين الدول قد أوجب نشوء علاقات بين هذه الوحدات لقياس القيمة، فعرفت أسواق الصرف معدلات تبادل بين العملات المختلفة.

وإذا كانت وحدات القياس (المتر، الطن..) المستخدمة في العلوم الطبيعية تتمتع بثبات مطلق، فإن الأمر غير ذلك بالنسبة لوحدات قياس القيمة (النقود)، فقد تتغير قوة النقود الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى تغير قيمة السلعة التي نقيسها بالنقود. وقيمة النقود تتوقف على علاقة وحدة النقود بالسلع (علاقة تبادلية). من هنا يمكن القول أن النقود لا تتمتع بنفس الثبات المطلق الموجود لدى وحدات قياس الطول والوزن. وبالتالي ينبغي أن تتمتع النقود كوحدة للقياس بنوع من الثبات النسبي حتى تؤدي الدور المنوط بها والمتمثل في كونها وحدة للحساب ( مقياس للقيمة).

**2.1**- **النقود كوسيط للمبادلة:**

ويترتب على المبادلات المشقة وكثير من الضياع في غير وجود وسيط للتبادل، فمثلا في حالة المقايضة غير المباشرة التي تتعلق بتبادل سلعة ثانية وثالثة...قبل الوصول إلى السلعة النهائية المرغوب فيها، وبالتالي ارتفاع نفقات المعاملات.

وفي الواقع أن تطور النقود يمكن إلى حد بعيد أن يعتبر تطورا نحو التخفيض قدر الإمكان من نفقات المعاملات. فتطور أشكال النقود هو في الواقع تطور نحو إختيار وإيجاد وسيط في المبادلات يساعد على تخفيض نفقات المعاملة إلى أدنى حد. والمتتبع للتطور التاريخي للنقود ( النقود السلعية، النقود المعدنية، النقود الورقية، النقود الكتابية، النقود الإلكترونية) يجد أن هناك تقدما في مجال تخفيض نفقات المعاملات بتقديم أداة مرنة للتبادل والتقليل من أخطار السرقة والضياع. وهكذا أصبحت عملية المقايضة تنقسم إلى عمليتي بيع وشراء، ومن يحوز على شيء يزيد عن حاجته يستطيع أن يبادله بالنقود كوسيط في التبادل، وأصبح هناك إستعداد لقبول هذه النقود مقابل السلع والخدمات المعروضة للمبادلة. وتبعا لاعتبار النقود وسيط للتبادل فقد تحقق للبشرية الإشباع التداولي (المنفعة في التداول).

**3.1- النقود كمستودع (مخزن) للقيمة:**

تشير هذه الوظيفة إلى إمكانية تأجيل تبادل النقود مقابل السلع والخدمات التي يرغب فيها حاملها إلى وقت لاحق في المستقبل، فالنقود يمكن أن يحتفظ بها سائلة في وقت معين، ليتم إنفاقها في المستقبل. ومن هنا فقد ظهرت للنقود وظيفة جديدة بإعتبارها مستودع للقيمة، فالنقود والحال كذلك تحتفظ لصاحبها بالقيمة من فترة لأخرى لأنها تتمتع بالقبول العام في الحاضر و في المستقبل.

و بالمقارنة بالتخزين السلعي تعد النقود أكثر الوسائل تخزينا للقيم سهولة وأقلها تكلفة وأفضلها ملائمة وذلك للأسباب التالية :

- النقود لا تكلف شيئا في صورة نفقات تخزين

- لا تتعرض لتلف مادي يذكر من جراء تخزينها كما أنها كأصل مالي كامل السيولة

- تعطي لحائزها الحرية في الانفاق على ما يريد عندما يستخدمها في المستقبل

**2- الوظائف المكملة**: بالإضافة إلى الوظائف الأساسية يوجد وظائف أخرى للنقود ، وهي وظائف مشتقة ومكملة، والتي نوجزها ونعددها فيما يأتي: النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة، النقود كأداة للتراكم الرأسمالي.

**1.2- النقود كأداة للمدفوعات الآجلة:**

تؤدي النقود هذه الوظيفة لكونها أداة لتسديد الالتزامات وتسهيل عمليات الاقتراض، دفع الضرائب والأجور والمرتبات. لذلك يجب أن تتمتع النقود بثبات نسبي في قوتها الشرائية حتى تؤدي دورها كأداة للمدخرات المؤجلة.

إذ تستطيع الحكومات وكذلك الأفراد استخدام النقود كأداة لتسديد ما بذمتهم من ديون اتجاه الغير، فكما هي أداة صالحة لتسوية مختلف المبادلات الآنية، فإنها أداة صالحة لتسوية مختلف المبادلات الآجلة أيضا، إن وظيفة النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة هي استخدامها في إبراء الديون المستقبلية، وذلك أن التخصص وتقسيم العمل أدى إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية وبالتالي زيادة الإنتاج، وحتى لا يتعرض هذا الإنتاج للتكديس ويبقى مستمرا اقتضت الضرورة تسويق المنتجات على أساس العقود وهو الواقع الذي يقوم عليه الاقتصاد الحديث، فالعقد يتم في الوقت الحاضر على أساس أثمان معينة والتسليم يتم في وقت لاحق، لذلك كان لابد من معيار يتم على أساسه تحديد الأثمان، وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور أيضا**.**

وبأداء هذه الوظيفة تلعب النقود دور كبير في الإدخار وتراكم رؤوس الأموال، وذلك من خلال إيجاد سوق لرؤوس الأموال، تشارك فيه المؤسسات المالية (البنوك، شركات التأمين..الخ) وأصحاب الفائض المالي في منح الإئتمان اللازم للإستثمار والإنتاج.

**3- الوظائف الإقتصادية:** لقد زادت أهمية النقود خاصة في الإقتصادات الحديثة، وأصبحت النقود تقوم بوظائف ذات طابع إقتصادي إلى جانب الوظائف سالفة الذكر

**1.3- النقود أداة من أدوات السياسة النقدية:**  تمثل النقود قوة شرائية لحاملها، بحيث تساعد على الحصول على كمية السلع والخدمات المرغوبة في حدود كمية النقود المتاحة. إلا أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة في المجتمع مع بقاء كمية السلع والخدمات ثابتة ( مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ) فمن المتوقع أن ترتفع الأسعار. مع العلم أن إرتفاع الأسعار سيؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية للنقود ( كمية السلع والخدمات التي من الممكن الحصول عليها في مقابل النقود). ويحدث العكس عندما تقل كمية النقود. وهذا التقلب في القيمة الحقيقية للنقود يمكن أن يقود إلى أثار بعيدة المدى على توزيع الثروة والدخل الحقيقي ومستوى النشاط الإقتصادي بصفة عامة، بسبب تغير الأسعار. لذلك تلجأ السلطات النقدية إلى العرض النقدي كأداة من أدوات السياسة النقدية للتأثير على مجرى النشاط الاقتصادي. ويصبح هدف السياسة النقدية هو التحكم في تحديد كمية النقود التي تحقق مستوى معين من التوازن الاقتصادي. فزيادة عرض النقود عن حد معين يمكن أن يخلق موجة من الرواج قد يكون المجتمع في حاجة إليها وذلك إذا ما كان يعاني ركودا أو كسادا. في حين تخفيض كمية العرض النقدي قد تمكن من امتصاص أثار ارتفاع الأسعار والاتجاه نحو التحكم في موجة التضخم الزاحفة**.**

**2.3- النقود كعامل من عوامل الإنتاج:** يؤدي زيادة العرض النقدي إلى ارتفاع مستوى التشغيل وزيادة مستو ى الإنتاج، وبالتالي مزيد من الأرباح التي تحفز المنتحين على المضي قدما في هذا الإتجاه الصعودي. وتعتبر النقود عامل أساسي من عوامل الإنتاج، فإذا كانت تمنح الفرد القوى الشرائية للحصول على
حاجته ولسداد التزاماته، فإنها تمنح للمشروعات هامش الأمان والضمان الذي يمكنه من الاستمرار في نشاطه الإنتاجي والاستثماري، إلا أن هذه الوظيفة للنقود تنافسها فيها أصول أخرى سواء كانت أصول طبيعية كالأراضي والعقارات، أو أصول بشرية كالعمل المنظم،ولذلك نجد أنه من الصعب أن تنفرد النقود بهذه الوظيفة. بالإضافة إلى ذلك نجد أن مختلف الأنشطة الحكومية، كإعداد الميزانيات، وتحديد الإيرادات والمصروفات، والرسوم والضرائب، يتم إعدادها في صورة نقدية. كذلك ينطبق الأمر على عوامل الإنتاج التي تقاس بقيم نقدية. وتبعا لذلك يتعين على المنتج أن يحدد ما يحتاجه المستهلك، وكمية الدخل الحقيقي والمتوقع للمشروع. كما أن الربح الذي يمثل الفرق بين الإيرادات المتحصلة من البيع والمصروفات أو نفقات الإنتاج هو عبارة عن نقود. وبالمثل فإن الإقتراض من المؤسسات البنكية، وحساب سعر الفائدة يتم بوحدات نقدية.

**ثانيا: التطورات**

ساهم تطور العلاقات الإقتصادية (الإنتاج، الإستهلاك، التوزيع..) في ظهور النقود كظاهرة اقتصادية، فمن مرحلة الإنتاج الذاتي المرتبط بظاهرة الإشباع الذاتي إلى مرحلة الإنتاج المتخصص المرتبط بالحاجة إلى المبادلة. إن التطور التاريخي للمجتمعات اعتبر كأساس له التطور التاريخي للنقود، من اقتصاد المقايضة إلى اقتصاد قائم على النقود إلى الاقتصاد الائتماني. وبالتالي تتبع تطور النقود يؤدي بنا إلى وضع تعريف شامل للنقود كظاهرة ترتبط باقتصاد المبادلة. وأن اقتصاد السوق لا يتحقق إلا إبتداءا من القانون الأساسي لحركة اقتصاد المبادلة (قانون القيمة).

**1- مرحلة اقتصاد الإكتفاء الذاتي (اقتصاد اللامبادلة):**

قام الأفراد في هذه المرحلة بإنتاج مجموعة السلع والخدمات التي تكفي نسبيا لإشباع حاجاتهم، وهذا بعيدا عن وجود علاقات إقتصادية مع الأفراد الآخرين. أما عملية التوزيع فقد كانت تتم بشكل تلقائي وداخلي حسب الأنظمة الاجتماعية السائدة، بحيث يلجأ الفرد إما إلى إلتقاط الثمار وصيد الحيوانات التي تكفي استهلاكه، وإما أن الفرد كان يعيش في جماعة تلتزم بجملة من القواعد التنظيمية متفق عليها بشأن عملية الإنتاج والتوزيع بين أفراد المجموعة الواحدة.

وكان هذا التبادل يتم بشكل عرضي وفي أوقات متقطعة، حيث يجتمع أفراد الجماعة في مكان واحد ولفترات طويلة في المناسبات الدينية مثلا. و يحدث التبادل أيضا في بعض المناسبات الخاصة ( الزواج، المآتم)، والذي يستدعي مشاركة الآخرين على أساس من المعونة المتبادلة، ومثل هذا النوع من التبادل المؤجل يتضمن نوع من الالتزام برد الجميل أو المساعدة.

**2- المبادلة على أساس نظام المقايضة:**

 بعد انتهاء حالة الفطرة البدائية الأولى للإنسان التي عاش فيها على التقاط وجني الثمار، تكون الأفراد في جماعات لها حد أدنى من التنظيم كفل لها نوع من إشباع الحاجة، ومع تنوع حاجات الأفراد استلزم نوع من التخصص في الإنتاج. ومع استمرار التطور بدأت حالات التبادل شيئا فشيئا .

**1.2- المفهوم:** المقايضةهي مبادلة شيء بشيء آخر. فالشخص الذي يحوز شيئا لا يحتاج إليه أو حاجته إليه قليلة ويريد شيئا آخر بحوزة شخص ثان يستطيع أن يقايض مع هذا الشخص الثاني إذا تصادف أن هذا الأخير لا يحتاج إلى ما يحوزه ويرغب في الشيء الذي عند الشخص الأول.**–** دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان **-**

 أي أن المقايضةعبارة عن نظام قائم على أساسا تبادل المنتجات بمنتجات، بمعنى تبادل السلع بسلع أخرى فضلا عن إمكانية تبادل الخدمات بسلع أو العكس. وقد كان هذا النظام هو السائد والقائم قبيل تطور التجارة و الصناعة واتساع نطاقهما أي المرحلة التي سبقت الرأسمالية التجارية والصناعية وهو يشكل مرحلة متطورة بالنسبة للفرد وللحياة الاقتصادية.

 وقد أدرك الفرد صعوبات إنتاج كل ما يحتاج إليه من السلع والخدمات ، كما أدرك أهمية التخصص و أصبح كل فرد يمارس فرعا خاص من فروع الإنتاج وينتج كمية أكبر من حاجته ويحصل على باق السلع التي يحتاجها من منتج تلك السلع أو الخدمات عن طريق مبادلة فائض إنتاجه بفائض إنتاج وخدمات الآخرين دون وجود وسيط نقدي وذلك مثل استبدال القمح بخبز أو خدمة زراعية مقابل خدمة ري ...إلخ

**2.2- صعوبات المقايضة:**

إن تطور العلاقات التجارية للأفراد واتساع نطاقها أدى إلى ظهور الأسواق بالمعنى الضيق، وهذا بدوره ساهم في زيادة المتعاملين في هذه الأسواق وكانت السمة الغالبة على التعامل هي المقايضة التي أصبحت تعيق عملية وحجم المبادلات ، فنتجت العديد من الصعوبات:

- **صعوبة تحقيق التوافق المزدوج بين الرغبات**: إن عملية التبادل في ظل نظام المقايضة لا تتوقف على رغبة شخص واحد للحصول على سلعة أو خدمة ، بل ينبغي أن يكون هناك شخص آخر يملك هذه السلعة و يرغب في مبادلتها ، و لا يكفي هذا الشرط لكي تتم المبادلة ، بل لا بد للشخص الذي تكون لديه هذه السلعة أن يكون مستعدا للتنازل عنها مقابل سلعة أخرى عند الشخص الأول؛ فمثلا لنفترض أن شخصا لديه سلعة قمح يريد مبادلتها بسمك فإنه لا بد من توافر الشروط التالية:

 - وجود شخص آخر ٌملك السمك،
- وجود الرغبة عند هذا الشخص لمبادلة السمك بالقمح،
- من بين هؤلاء الأشخاص طرف يطلب في السمك نسبة تبادل مناسبة في القمح

وتتزايد صعوبة توافق الرغبات إذا علمنا أن التوافق يجب أن يكون ليس فقط في نوع السلع محل التبادل، بل أيضا أن يكون التوافق في جودة السلع.

إلا أنه في ظل مجتمع اقتصادي قائم على التخصص وتقسيم العمل حيث يكون الإنتاج بهدف الاكتفاء و التبادل، في هذه الحالة يزداد عدد السلع في الأسواق وتتسع رقعة التبادل ويصبح التوافق بين الرغبات التي يتميز بها نظام المقايضة أمرا صعبا.

 **- غياب وحدة مشتركة للقياس:** لا تتوقف عملية المقايضة عند حد تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين بل يلزم أن تكون هناك نسبة للمقايضة بين السلع المختلفة. وتتمثل في تحديد المعدل الذي يتم على أساسه التبادل بين السلع ، ويحظي بالقبول من طرف البائع والمشتري، ففي نظام المقايضة تكون كل سلعة لا تتحدد قيمتها في السوق بشكل بسيط وسهل ككمية واحدة بل يجب أن تتحدد قيمتها في أشكال عديدة من السلع والخدمات ، وحتى تتم المبادلة لابد من معرفة النسبة لكل السلع والخدمات المعروضة في السوق.

 وهذا أمر مستحيل إذا تعددت السلع والخدمات، فعلى سبيل المثال إذا كان هناك 100 نوع من السلع المعروضة للتبادل في السوق ، فإن عدد معدلات التبادل الواجب معرفتها يساوي عدد التوفيقات الممكن الحصول عليها من كل السلع المطروحة للتبادل.

وبالتالي نجد أنه في غياب مقياس موحد للقيمة فإنه يلزم أن ينفق المتعاملون الجزء الأكبر من وقتهم وجهدهم في محاولة الوصول إلى قياس نسب التبادل الحقيقية بين السلع.

- **صعوبة تجزئة السلع:** في نظام المقايضة يزداد الأمر صعوبة إذا كانت السلع التي يتم مقايضتها غير قابلة للتجزئة، حيث من الصعب استبدال سلع كبيرة بسلع صغيرة، مثلا لو أراد صاحب رأس الغنم أن يحصل على كمية معينة من القمح ، وبما أن رأس الغنم سلعة غير قابلة للتجزئة، سوف يتحتم عليه قبول كمية القمح حتى ولو كان في حاجة البعض منه فقط، وهكذا فإن صعوبة تجزئة السلع تعتبر أحيانا عائقا أمام إتمام عملية المقايضة.

- **صعوبة إيجاد مقياس للمدفوعات الآجلة:** وتظهر هذه الصعوبة عند وجود عملية دفع مؤجل. وتكون أداة المدفوعات المستقبلية هي السلع في ظل نظام المقايضة ، وبما أن السلع تتميز بخاصية صعوبة التخزين والحفاظ على قيمتها فإن وسيلة الدفع في المعاملات الآجلة و بالاعتماد على السلع تكون تلك السلع عرضة للمخاطر كانخفاض قيمتها أو مخاطر التلف، الأمر الذي يجعل أحد طرفي المبادلة يتحمل الخسارة عند الوفاء بالدين.

**3.** **المبادلة النقدية:**

 لم تظهر النقود مباشرة، وإنما تطورت المقايضة حتى انتهت إلى الانقسام إلى عمليتي البيع والشراء. وهذا التطور التدريجي أدى إلى ظهور النقود كوسيلة للتبادل وانقسمت عملية المقايضة إلى عمليتين: بيع مقابل النقود ثم استخدام للنقود في عملية الشراء.

ففي مرحلة أولى لجأ الأفراد إلى استخدام إحدى السلع كمقياس للقيم،فبعض الأفراد اختاروا مثلا الماشية لتنسب إليها قيم غيرها من السلع، وبصفة عامة، فإن مقياس القيم يكون عادة شيئا واسع الانتشار. وهنا يمكن القول أن ثمة شيء من طبيعة النقود قد ظهر. ومع استمرار المشكلة الأساسية للمقايضة والمتمثلة في صعوبة تحقيق التوافق المزدوج للرغبات، لجأ الأفراد إلى مبادلة سلعتهم بهذه السلعة ( السلعة واسعة الانتشار) ثم استخدام هذه السلعة للحصول على ما يريدونه. وهكذا تدخلت السلع واسعة الانتشار كنقود في عملية المبادلة، وتوسطت عملية المقايضة وجزأتها إلى عمليتين: مبادلة السلعة الأولى مقابل النقود السلعية ثم استخدام النقود السلعية للحصول على السلعة الثانية ( بيع وشراء)، وهكذا عرفت النقود وظيفة جديدة تتمثل في أنها وسيط للمبادلات. وفي مرحلة لاحقة، فإن الحاجة إلى اختزان القيم قد ساعدت على اختيار النقود من مواد قابلة للاختزان وهو ما يتوفر لدى معدني الذهب والفضة. وقد تطور الشكل الذي أخذته هذه الأداة تبعا لتطور نظام المبادلة.